

محاضرة ١٥

نقد القياس

نجد أن الأسمين أفسدوا القياس و ذلك لأنه تحصيل حاصل و هناك انتقاد آخر وجه إلى القياس و هو الذي قام به هاملتون الانكليزي، بحيث أن أرسطو اهتم بتقديم نظرية ناقصة و أن عيب أرسطو أنه اهتم بسور الموضوع وترك سور المحمول و هذا ما يؤدي إلى الغموض في بعض الأحيان. مثلاً: في الكلية الموضوع واضح بسوره دون المحمول كل إنسان حيوان، بحيث نقول: كل الإنسان هو بعض الحيوان - سور المحمول و بالتالي يمكن عكس القضية عكساً مستويماً. بعض الحيوان كل إنسان و بالتالي القياس يكون أوضح و عملية الاستدلال تكون أسهل.

شروط القياس:

وللقيام بثلاثة أنواع من الشروط:-

- ١- نوع يرتبط بأصل القياس
- ٢- نوع يرتبط بكم القياس (الاستغراق وعدمه)
- ٣- نوع ثالث يرتبط بكيف القياس (الإيجاب والنفي)

بناء الأقيسة:

يشترط في أصل بناء الأقيسة ما يلي:

- ١- يجب أن يشتمل كل قياس على ثلاث قضايا لا أقل ولا أكثر. إذ اثنتان مرتبطتان ببعضهما (مقدمتان) والثالثة تأتي نتيجة عنهما! أما الأكثر، فإنه إذا كانت فهي إما خطأ وإما أكثر من قياس مثلاً: الواحد، نصف الإثنين، والإثنين، نصف الأربعة. وكل نصف النصف نصف، فالواحد نصف الأربعة، هذا خطأ.

ومثلاً: $٨ = ٤ + ٤$ ، $٨ = ٦ + ٢$ ، $٨ = ٤ + ٤$.

هذه ليست خطأ، ولكنها قياسان في قياس إذ نحن بحاجة إلى رابطة فكرية لنعرف أن مساو المساوي، مساو لنصنع قياساً هكذا:

$$٨ = ٤ + ٤ ، ٨ = ٦ + ٢ ، وكل مساو المساوي مساو ،$$

وهذا مساو المساوي والنتيجة أن $(٤ + ٤ = ٦ + ٢)$

إذ نلاحظ أننا بدون هذه القاعدة لا نستطيع أخذ هذه النتيجة حيث تظهر أخطاء السابقة التي تكتب هكذا:
٢/١ و ٤/٢ إذا ٤ / ١

٢- يجب أن تكون كل قضية داخلية في بناء القياس ذات سور بإحدى الأنماط السابقة (ك ل ب س).
فالقضايا غير السور لا تنتج شيئاً مثلاً:

إنسان فإن.

وفإن هالك

لا ينتج: إنسان هالك.

إذ قد يكون سور المقدمتين بعض فتكون المقدمتان جزئيتين فلا تنتجان شيئاً إذ تكون صورة القياس حينئذ هكذا.

بعض أفراد الإنسان فانون، وبعض الفانين هالكون.

وليست لهذه القضية نتيجة إذ قد يكون بعض الفانين غير بعض الناس.

كم الأقيسة:

بالنظر إلى الكم يجب:

١- إن يكون الحد الأوسط مستغرقاً، في إحدى المقدمتين. فلو كانت المقدمتان جزئية موجبة مثلاً، لا يمكن أخذ النتيجة منها. كما سبق آنفاً. إلا أن بعض المناطق (هاملتون) يقول: إنه لا داعي لاشتراط استغراق الحد الأوسط استغراقاً تاماً، بل يكفي أن يكون الاستغراق أكثر من نصف الأفراد كي يصح القياس. ولهذا يعدل هذا الشرط على النحو التالي: (يجب أن يكون كم الحد مقدراً في وظيفته (في الكبرى والصغرى) أكبر من كم الحد نفسه مستغرقاً) ويضرب مثلاً:

أ- معظم الناس مرتكبون للخطايا.

ب- نصف الناس ناجون من العقاب الإلهي.

ج- بعض مرتكبي الخطايا سينجون من العقاب الإلهي.

إلا أن الحقيقة أن هذه كلها قضايا كلية، إذ القضية الكلية ليست فقط القضية ذات سور (كل) ، بل بأي سور يشمل جميع الأفراد الداخليين تحته، فأغلب الناس سور كما أن نصف الناس، أو ربع الناس سور.
د- ألا يستغرق حد في النتيجة، ما لم يكن مستغرقاً في إحدى المقدمتين، ولتوضيح هذا الشرط لا بد أن نقول: إن النتيجة . كما نعلم . هي موجودة في المقدمات ولكنها خافية بعض الشيء هناك وتظهر جلية في النهاية، وهي قد تكون جزئية وقد تكون كلية، وفي الكلية تنقسم إلى كلية في كلية، وكلية في جزئية، أي أنه قد يكون كل من المحمول والموضوع مستغرقين في بعضهما وقد لا يكون. مثلاً قد نقول: كل إنسان ناطق.

وقد نقول: كل إنسان حيوان (أي بعض أنواع الحيوان) .
بعد هذه المقدمة الواضحة قد تكون النتيجة أكبر من حجم المقدمات في أحد حديها فلا تصح مثلاً:
أ- إذا قلنا: بعض الرجال فقراء.
وليس من الفقراء سعداء.
إذن فليس من الرجال سعداء.
فهو قياس باطل

ب- وإذا قلنا: بعض الأغنياء سعداء.
وكل السعداء أصحاء.
اذن فكل الأغنياء أصحاء.
فهذا القياس غير صحيح. لماذا؟ لأنه من الممكن أن يوجد غني غير سعيد وبالتالي غير صحيح فكيف
تحكم بأن كل غني صحيح؟

ويتطبيق القاعدة: الأغنياء (الأصغر) غير مستغرق في المقدمة (الصغرى) فلا يكون مستغرقاً في النتيجة
لهذا قالوا: إذا كان الأصغر موضوعاً في جزئية صغرى لا يمكن أن تكون النتيجة كلية.
كذلك لا يصح القياس لو كان الأصغر محمولاً في المقدمة (الجزئية) .

ج- مثل ما إذا قلنا: بعض السعداء أغنياء.
وكل السعداء أصحاء.
إذاً فكل الأغنياء أصحاء.
فهذا القياس غير صحيح

وبهذه المحاضرة الأخيرة فقد اكتمل المنهج ، ونسأل الله الموفقية والنجاح لكل طالب علم